

السيد رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف...
أصحاب المعالي والسعادة مُمثلي الدول الأطراف..
السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سعت جمهورية العراق، ومنذ انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالقانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧) إلى تنفيذ التزاماتها، بمقتضى الاتفاقية؛ لشعورها بخطورة ما يطرأه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، بل وتعريض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وصلته المباشرة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

إلا أنه - وعلى الرغم من جهود العراق في تنفيذ تلك الالتزامات على مدى السنوات السابقة، فإنها لم تكن كافية لتحقيق مكافحة حقيقية وجديّة للفساد؛ لعدة أسباب، من أهمها عدم تعاون الدول الحاضنة لأموال الفساد المهربة في إعادتها إلى العراق، وقد برز ذلك كتحدٍ بعد النجاحات والإنجازات غير المسبوقة التي حقّقتها العراق منذ تولي الحكومة الحالية مهامها قبل عام مضى في مجال مكافحة الفساد ومنع انتشاره، إذ إنّه وضعت مكافحة الفساد أول الأولويات في برنامجها الحكومي، وخصّصت الأموال اللازمة لتحويل برامج مكافحة الفساد ضمن الموازنة الثلاثية للأعوام (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥)، وقد عزّز تلك الجهود العمل الجماعي لسلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية باتجاه مكافحة حقيقية للفساد، ودعم هيئة النزاهة الاتحادية وبقية الأجهزة الرقابية؛ لتمكينها من القيام بواجباتها، ومن أهم تلك الإنجازات والنجاحات:

١. تفعيل الاستراتيجيّة الوطنيّة للنزاهة ومُكافحة الفساد، وشمولها مُختلف المستويات التنظيميّة.
٢. تأليف الهيئة العليا لمُكافحة الفساد؛ لتختصّ بالتحقيق في القضايا الهامّة والكبرى، وقد شملت إجراءاتها عشرات الوزراء ومن هم بدرجتهم، والمئات من أصحاب الدرجات الوظيفيّة العليا.
٣. تأليف الفريق الإعلاميّ الميدانيّ؛ للتواصل مع الإعلام والصحافة الاستقصائيّة في مجال رصد حالات الفساد.
٤. تكثيف عمليّات ضبط المُرتشين بالجرم المشهود، وتنفيذ العشرات منها بنجاح.
٥. إطلاق حملة (من أين لك هذا) في مجال تنظيم الأموال والكسب غير المشروع وبنتيجتها تمّ استرداد أكثر من عشرة ملايين دولار أمريكيّ، وأكثر من مائة مليار دينارٍ عراقيّ، والحكم على مُرتكبيها قضائياً وفق القانون.
٦. السيرُ بتشريع القوانين ذات العلاقة بمُكافحة الفساد، ومنها قانون حقّ الحصول على المعلومة، وقانون استرداد عائدات الفساد، والتعديل الثاني لقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع.
٧. إطلاق مشاركة حقيقيّة بين القطاع الخاصّ ومُنظمات المُجتمع المدنيّ من جهة، وبين أجهزة مُكافحة الفساد من جهةٍ أخرى، وعقد عدّة مؤتمراتٍ وورشٍ لتفعيل تلك المشاركة.
٨. المباشرة بأتمتة العمل الحكوميّ، والتحوّل الرقميّ في إجراءات مؤسسات الدولة كافة.
٩. إبرام عددٍ من مُذكرات التفاهم الثنائيّة مع مجموعة من الدول تتعلّق بتبادل المساعدة القانونيّة والرؤى في مجال مُكافحة الفساد وتبادل الخبرات وتعزيز القدرات.
١٠. استرداد عددٍ من المُتهمين الهاربين والمطلوبين عن جرائم الفساد في مُختلف الدول، ومثولهم أمام القضاء العراقيّ.

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن تحدي امتناع الدول عن إعادة الأموال المنهوبة والأصول المهربة؛ نتيجة جرائم الفساد إلى العراق، وعدم التعاون معه في تزويده بالمعلومات اللازمة لكشف سير تلك الأموال المسروقة؛ نتيجة الفساد والحسابات المصرفية أو الاقتصادات التي استقرت فيها؛ أدى ذلك إلى زهاب معظم تلك الأموال إلى تمويل الجماعات الإرهابية والجماعات الخارجة عن القانون، وقوض من إمكانية تحقيق العراق مكافحة ناجعة للفساد، وبنتيجته برزت الحاجة الملحة إلى وجود قضاء دولي يختص بالنظر في قضايا استرداد الأموال المنهوبة والأصول المهربة؛ بنتيجة الفساد، يستند في المساءلة على قاعدة "من أين لك هذا" يصدر قرارات قضائية دولية ملزمة للدول بإعادة تلك الأموال إلى الدول التي سرقت منها؛ لذا ندعو من هذا المؤتمر إلى تأسيس محكمة دولية تختص باسترداد الأموال المنهوبة والأصول المهربة تحت مسمى (محكمة استرداد الأموال الدولية) تستند في عملها على قاعدة "من أين لك هذا" .. إن العراق على قناعة مطلقة بأن أموال شعبه التي نُهبَت؛ بسبب الفساد طيلة (١٩) سنة مضت وهُرِّبَت إلى كثير من الدول لن تعود إلى شعب العراق؛ لغرض صرفها على معاشه وخدماته إلا بتأسيس تلك المحكمة، ونلتمس من الدول الأطراف تأييد هذا المطلب واعتباره أحد مقررات هذا المؤتمر.

وختاماً نطالب بالوقف الفوري للحرب على غزّة الأبيّة، وإدخال المساعدات الإنسانية بدون تأخير، ومساءلة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب فيها؛ وفقاً لقواعد العدالة الدولية، وإقامة دولة فلسطين العربية على كامل أراضيها المُغتصبة، وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته